

ورقة المدير العام لـ"المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان" (حقوق)

الأستاذ غسان عبد الله، حول:

"تجربة" حقوق" في التربية على/ ورفع مستوى الوعي بثقافة حقوق الإنسان في لبنان

المقدمة خلال المؤتمر الدولي حول المنهجية العالمية لتعليم القانون

خبرات من أجل فلسطين 1-3 تشرين أول / أكتوبر 2013 جامعة الخليل

السيدات / السادة الحضور الكريم،

تهدف هذه الورقة للإضاءة على تجربة "المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان" (حقوق)، كرائدة في العمل على حقوق الإنسان الفلسطيني في لبنان، في التربية على/ ورفع مستوى الوعي بثقافة حقوق الإنسان. ومحاولتها تعويض غياب الوعي بأهمية القانون والثقافة الحقوقية "كآلية لإحقاق الحق وسيادة العدل" في ظل غياب البرامج ذات الصلة كالعيادات القانونية على سبيل المثال لا الحصر، ولأسباب تاريخية ذاتية وموضوعية، تعود إلى:

1. تعامل السلطات اللبنانية معهم كملف أمني منذ لجوئهم إلى لبنان سنة 1948، إذ أنه خلال كل تلك المراحل كانت حقوق اللاجئين الفلسطينيين، المهمشين إقتصادياً واجتماعياً وسياسياً، محظورة أو صعبة المنال - مثل حق العمل والتملك والتنقل وتأسيس الجمعيات - وذلك عبر تجهيل اللاجئين قانونياً، فهم موجودون فيزيائياً، لكن التشريعات البرلمانية اللبنانية لم تلحظهم في النصوص سوى مرة واحدة عندما تم تعديل قانون العمل للأجانب في سنة 2010.

2. تعامل منظمة التحرير مع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بين مطلع السبعينيات وحتى الخروج من بيروت، كحالة ثورية إستثنائية غابت فيها الحقوق الشخصية بل والعامّة أمام مصلحة الثورة والقضية والبندقية.

3. تعامل الأونروا مع اللاجئين الفلسطينيين الذي كان قائماً على تقديم الإغاثة وبعض الخدمات المتواضعة (الإيواء، الإعاشة، الصرف الصحي، التعليم، والطبابة) فيما كانت قد غُيّبت عنها آليات الحماية كالمعونة القضائية وغيرها...

سعت "المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان" (حقوق) وما زالت للعمل على تغيير الواقع القائم، وذلك عبر وضعها برامج تدريب وتوعية حقوقية وقانونية، استخلصتها من تجربتها الميدانية الخاصة واكتسبتها من خلال برامج بناء القدرات لأعضائها.

وكغالبية المنظمات الحقوقية التي تعمل في ظروف غير طبيعية، كانت "حقوق" تتعرض، بسبب عملها المنهجي هذا، إلى مضايقات بلغت حد التهديد بعواقب جسدية للكادر العامل في المنظمة؛ سواء من محيطها الفلسطيني المباشر، أو من قبل أجهزة أمنية لبنانية. إلا أن هذه المضايقات لم تعيق عمل المنظمة، بل وجدت فيها مؤشرات على صحة ما تقوم به وزادتها إصراراً على مباشرة السعي قدماً، وفي كثير من الأحيان تمكنت من تذليل تلك العقبات بل وتحويلها الى فرص، مستفيدة مما اكتسبته من خبرة وتجربة في حقل حل وإدارة النزاعات، وفي هذا السياق، تمكنت "حقوق" من أن تتسجل كمجموعة غير حكومية لبنانية مطلع سنة 2006، مستفيدة من وضع وجدت نفسها فيه أمام تهديدات و ترهيب، ومكّن نجاحها في هذا المضمار، عدة جمعيات غير حكومية حقوقية وغير حقوقية فلسطينية من التسجيل لدى الدوائر اللبنانية المختصة، بعدما كسرت "حقوق" العرف الذي كان يمنع تسجيل المنظمات والجمعيات بأسمائها الفلسطينية.

🚩 "حقوق": تجربة مشرقة من واقع مر

من قلب هذا الواقع المر، نشأت المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان، بمبادرة فردية، وعبر وعي عميق لأهمية المسألة الحقوقية والقانونية في النضال السلمي من أجل حقوق الإنسان للاجئين الفلسطينيين في لبنان، وهو التكليف الذي ألزمت "حقوق" نفسها به. ولقد اتبعت "حقوق" في عملها منهجية الترابط والتكامل بين مختلف البرامج الأساسية: فحالة الرصد" تتحول إلى "دراسة حالة" في عملية التربية على الحقوق إذ أن عملية التربية تتيح آلية التعامل مع هذه الحالة وتحويلها إلى "حملة مناصرة وحشد تأييد"، من اجل إيجاد الحلول على قاعدة العدالة الإجتماعية، والتعويض بذلك عن غياب الآليات القانونية عن مجتمعاتنا وتعثر إنشاء عيادات قانونية خاصة بالفلسطينيين، على الرغم من قناعتنا بأهمية هذه الآلية وجدواها في الدفاع عن حقوق الإنسان والعمل ضد الانتهاكات خصوصاً لدى الفئات المهمشة وغير القادرة على تأمين المتطلبات المالية لتكليف محامين، لأسباب إجرائية غير تلك الأسباب الموضوعية الآتفة الذكر.

إن غياب "العيادات القانونية" هو نتيجة لكون اللاجئين الفلسطينيين لم يكن وليس لهم الحق بالعمل في المجال المحاماة في لبنان، ولهذا نجد القليل من الشباب الفلسطيني في لبنان يدرس القانون أو ينخرط في المجال الحقوقي كما وأن المحامين اللبنانيين يعتمد أساساً على البعد الربحي المادي أو على الاصطفاف سياسي ما يجعل العمل في مجال الحقوق الفلسطينية غير مجد لهم، وبالتالي فإن العمل التطوعي غير منتشر ويقتصر على بضعة محامين يمكن تعدادهم بكف يد واحدة.

كما أوجد التمييز والتمييز القانوني للاجئين الفلسطينيين في لبنان شعوراً لديهم بأن القانون حالة سلبية يستخدم لإدانتهم وليس لانصافهم، في مخيمات يسكنون فيها هي عبارة عن حيز صغير تكاد أن تكون مغلقة عن المحيط اللبناني، ويسود فيها طابع الحفاظ على العادات والتقاليد الموروثة، ولذلك نجد أن أي اشكال يحدث داخل المجتمع

اللسطيني يفضل أن يتم حله داخل المخيم عبر الفصائل والفعاليات واللجان الأهلية الموجودة في المخيم، ويعتبر اللاجئين تبعاً لهذا الوضع أن اللجوء إلى القضاء والقانون هو بمثابة إدخال عنصر خارجي في قضايا داخلية.

✚ بدء مرحلة التربية على/ورفع مستوى الوعي بثقافة حقوق الإنسان

وبعد أن بنت "المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان" قدرات كادرها من خلال دورات متخصصة وحضور مؤتمرات دولية وعبر التجربة الذاتية بين 1998 و 2001، عملت على زيادة الوعي لدى الفئات الشبابية، على أهمية الجانب الحقوقي، في المراكز والأندية الثقافية والنشطاء من طلاب جامعيين والعاملين في الجمعيات، وذلك عبر ورشات تدريبية تتناول مواضيع مختلفة ذات صلة بحقوق الإنسان وتكون موجهة لفئات مستهدفة متنوعة عمرياً وجندرياً حول:

- مبادئ وقيم ومفاهيم حقوق الإنسان؛
- الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والسياسية؛
- حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين؛
- حقوق الطفل؛
- رصد وتوثيق الانتهاكات وإعداد التقارير؛
- القيادة والحكم الرشيد وحل / وإدارة النزاعات؛
- إدارة المنظمات غير الحكومية، التخطيط الإستراتيجي وتدبير التمويل؛
- أسس الخطاب الإعلامي وإعداد أدوات المناصرة من خلال استخدام الإعلام وتقنياته.

ومن أهم الدورات التدريبية التي نظمتها "حقوق" وتواصل تنظيمها: آليات الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي للحماية وكتابة التقارير المتخصصة وتنظيم حملات المناصرة وحشد التأييد.

إن التدريب على الآليات، فيما يخص القضايا العامة، جاء بمثابة تعويض جزئي عن العيادات القانونية، أما القضايا الفردية فإن متابعتها تعتمد أساساً على المساعدات التي تقدمها تلك العيادات، علماً بأن غياب "العيادات القانونية" بالنسبة للفلسطينيين في لبنان يمكن عزيه إلى ندرة وجود محامين فلسطينيين واستكاف الطلاب الفلسطينيين عن دراسة الحقوق، كما سبق وبينت الورقة هذه. لقد اكتشفت "حقوق" الأهمية الكبرى للتدريب على تلك الآليات من خلال مشاركتها في مؤتمر دورين¹ والفترة التحضيرية التي سبقت، خصوصاً ورشات العمل في جنيف والقاهرة خلال الفترة بين 2000 و 2001، وعززت عبرها قدرتها على العمل على آليات الأمم المتحدة. كذلك عززت "حقوق"، وفي الفترة ذاتها، معرفتها بآلية صنع القرار في هيئات الإتحاد الأوروبي من خلال حملات

¹ مؤتمر دورين العالمي لمكافحة العنصرية والتمييز العنصري وكره الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب، والذي عقد في مركز المؤتمرات الدولي بدوربان، جنوب أفريقيا من 31 آب/أغسطس إلى 7 أيلول/سبتمبر 2001

المناصرة وحشد التأييد التي شاركت فيها بهدف جعل اللاجئين الفلسطينيين في لبنان يستفيدون من اتفاق الشراكة الأوروبية - اللبنانية التي كانت في حينه في طور المناقشة.

لقد بدأت المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان التدريب على : آليات الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي للحماية وكتابة التقارير المتخصصة وتنظيم حملات المناصرة وحشد التأييد في سنة 2003، واستفادت من تلك التدريبات مجموعات عمل، من أعضاء ومتطوعين في المنظمة، شكلتها "حقوق" لإعداد التقرير التخصصي الموازي لـ"الإتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري" CERD في 2004، والذي تم التركيز فيه على التمييز في الحق بالعمل والتملك وتشكيل الجمعيات والتنقل وفاقد الأوراق الثبوتية².

لقد تمكنت "حقوق" عبر الممثلين الذين حضروا نقاشات التقرير في جنيف، من فرض قضايا حقوق اللاجئين الفلسطينيين في لبنان وإحراج الوفد الرسمي اللبناني الذي لم يمتلك أي إجابات قانونية على الإسئلة التي طرحها ممثلو "حقوق" وحاول الوفد اللبناني الرسمي الهروب عبر تقديم أجوبة سياسية، لكن ذلك لم يجد، إذ تضمن التقرير الختامي للجنة حديثاً عن وجود تمييز بحق اللاجئين الفلسطينيين، وطالب في التوصيات بالعمل على معالجة هذه المسألة قبل موعد تقديم التقرير التالي.

في إثر نتائج تقرير لجنة الـ CERD نظمت "حقوق" الحملة الأولى حول فاقد الأوراق الثبوتية، كـ"حالة رصد". في سنة 2001. تحولت فيما بعد إلى "دراسة حالة"، وأجرت دراسة ميدانية حول أوضاعهم وظروفهم في لبنان، وأصدرت تقريراً حول وضعهم. كما أنتجت فيلماً وثائقياً بعنوان *"Refugees without papers. Do they exist"* في سنة 2006. وقامت بحملات المناصرة وحشد تأييد لقضيتهم بهدف قوننة وجودهم في لبنان.

وقد تمكنت "حقوق" من تأمين أوراقاً تثبت شخصية حاملها لبعض فاقد الأوراق الثبوتية عبر مخاتير في المناطق، كما أثمرت حملات المناصرة وحشد تأييد، أن أصدرت الدولة اللبنانية لأول مرة قراراً بوضع آلية لحل مشكلة فاقد الأوراق الثبوتية في أيلول 2008 وذلك قبل عقد إجتماع للجنة اللبنانية - الأوروبية لحقوق الإنسان *EU-Lebanon Human Rights Subcommittee* ويهدف إظهار إلتزام لبنان بإتفاقية الشراكة وخطة العمل المتصلة به.

كما نظمت "حقوق" في سنة 2005 ثاني دورة تدريبية على آليات الحماية بالأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي وكتابة التقارير المتخصصة وبناء حملات المناصرة وحشد التأييد. وفي إثرها شكلت "حقوق" فريقاً ضم متدربين/ات من هيئات المجتمع المدني شاركوا في الدورة المذكورة أعلاه، عملوا على إعداد تقرير عن أوضاع اللاجئين الفلسطينيين في لبنان لإستخدامه في حملة مناصرة في جنيف وبروكسل وهولندا، وعملت على أن تكون البعثة في الوقت نفسه بمثابة تدريب ميداني على حملات المناصرة وحشد التأييد. وقد أثمرت الحملة، التي أطلقت بموازاة البدء بمناقشة

² فاقد الأوراق الثبوتية، هم الفئة الثالثة من اللاجئين الفلسطينيين الذين جاء معظمهم بعد أحداث أيلول 1971 في الأردن، واستقروا في لبنان من دون وجود أي وثائق تثبت شخصيتهم القانونية خصوصاً انهم غير مسجلين في سجلات الأونروا ودائرة الشؤون السياسية واللاجئين التابعة لوزارة الداخلية اللبنانية، ويقدر تعدادهم بـ 4000 إلى 5000 شخص.

سياسات حسن الجوار" مع لبنان، وقبل دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ، في إقناع كبار مسؤولي البرلمان الأوروبي بعدالة القضايا التي طرحها الفريق الذي كان مشكلاً من فتاتين وشابين، وممثل لـ "حقوق"، بتبني تضمين اتفاقات "سياسات حسن الجوار" مع لبنان و خطة العمل المتعلقة باتفاقية الشراكة، القضايا الحقوقية للاجئين الفلسطينيين. وبشهادة مدير مكتب الأونروا في بروكسل ماتياس بورشارد *Matthias Burchard* بأن الأونروا لم تكن لتستفيد من الدعم الذي يقدمه الإتحاد الأوروبي للبنان بموجب إتفاق الشراكة لولا تضمين استفادة اللاجئين الفلسطينيين من هذا الاتفاق، الأمر الذي حصل بفعل عمل المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان (حقوق)، فالأونروا لا تستفيد من تقديمات الإتحاد الأوروبي للأردن ضمن نفس الإتفاق لأنه لم يجري الضغط لتضمين الفلسطينيين كمستفيدين من الإتفاق كما جرى في لبنان.

🇺🇸 مبادرات الحوار الفلسطيني . الفلسطيني، والفلسطيني . اللبناني:

في 2005 نظمت "حقوق" اللقاء الفلسطيني الموسع، وكانت مدته 4 أيام، في ظل أجواء بدأت تتشكل حول ضرورة إيجاد حل للتمثيل الفلسطيني في لبنان والعلاقات اللبنانية . الفلسطينية، كانت استشفته المنظمة خلال حملات المناصرة والضغط التي قامت بها محلياً وأوروبياً، وقد تجاوزت المشاركة المستوى المستهدف وحضرت مختلف هيئات ومنظمات المجتمع المدني الفلسطيني والفصائل عبر منظمات وهيئات مجتمع مدني، وفيما كان المستوى المستهدف 100 شخص كحد أقصى، بلغ متوسط مستوى المشاركة 130 مشاركاً في الإجمال. وفضلاً عن النقاشات التي أدارها كادر المنظمة وشارك فيها وتمحورت حول سؤال: ماذا نريد من أنفسنا وماذا نريد من الآخر، سعت "حقوق" إلى نقل خبراتها التي اكتسبتها من خلال تجربتها والتدريبات التي تلقتها والبعثات التي نظمتها وشاركت فيها في أوروبا، عبر إطلاع المشاركين على تجربتها وأهمية الإستفادة منها في المشاركة في صنع التطورات المرقبة في شأن العلاقات اللبنانية . الفلسطينية.

وقد صدر عن اللقاء بيان ختامي شدد على ضرورة وجود ممثلية لمنظمة التحرير وحوار لبناني - فلسطيني مبني على أسس جديدة، وقد استفادت المنظمة في محاولة التقريب بين وجهات النظر المختلفة والمتباعدة للمشاركين، من معرفتها وتعمقها في آليات حل وإدارة النزاعات، لتخرج ببيان توافق عليه كل المشاركين.

وبالتوازي مع التحضير للقاء الفلسطيني الموسع، عملت "حقوق" على إنشاء حوار شبابي فلسطيني . لبناني بالشراكة مع جمعيات فلسطينية ولبنانية في سياق ردم الهوة وبناء جسور الثقة بين المجتمعين اللبناني والفلسطيني بالتوازي مع الحراك السياسي والدبلوماسي بين الجهتين الرسميتين اللبنانية والفلسطينية، وكانت التدريبات حول حقوق الانسان وقبول الآخر. وقد نتج عن الحوار الشبابي هذا لقاءات صيفية سنوية تجمع بين شباب لبنانيين وآخرين فلسطينيين من لبنان وفلسطين، وهي مستمرة حتى الآن.

وفي سنة 2006 برزت تطورات صبّت في مصلحة الفكرة التي قام عليها اللقاء الفلسطيني الموسع، فقد أعيد افتتاح مكتب منظمة التحرير الفلسطينية كممثلة فلسطينية كما أعلن عن إنشاء للجنة الحوار اللبناني الفلسطيني LPDC، الإسم يوحي لوجود فلسطيني في هذه اللجنة، إلا أنها لجنة لبنانية للحوار مع الفلسطينيين، فإن اللجنة تبنت العمل على معالجة معظم المواضيع التي كانت طرحتها "حقوق": فاقدى الأوراق الثبوتية؛ حق العمل؛ حق التملك؛ تأسيس الجمعيات... الخ. كما رفعت LPDC شعار "شركاء في المسؤولية" وبعد ذلك رفعت شعار "إعادة إعمار مخيم نهر البارد".

وربما كان اللافت أن LPDC اتبعت في العمل على معالجة مسألة فاقدى الأوراق الثبوتية، حلولا مشابهة للتي كانت اقترحتها "حقوق".

وفي 2006 نظمت "حقوق" دورة تدريب للمرة الثالثة على : آليات الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي للحماية وكتابة التقارير المتخصصة وتنظيم حملات المناصرة وحشد التأييد، أستهذفت للمرة الأولى فيه شباباً لبنانياً إلى جانب فلسطينيين، بهدف حض الشباب اللبناني على المساهمة في طرح القضية الحقوقية للاجئين الفلسطينيين في لبنان لما يترك ذلك من اثر أكبر على واضعي السياسات وصانعي القرار، لكن وبسبب الحرب الإسرائيلية على لبنان، لم تتمكن المنظمة من إستكمال التدريب بالشكل الذي كان مخطط له، بل جرى تعديل بسيط أعطيت بموجبه تدريبات على رصد وتوثيق الإنتهاكات وكتابة التقارير، ليصار في إثر ذلك إلى إعداد تقرير أصدرته المنظمة عن حرب 2006 والذي أعتبر أول تقرير موضوعي عن الحرب ونتائجها والإنتهاكات من الطرفين، وقد استفادت منه الدولة اللبنانية أمام الأمم المتحدة وتلقت "حقوق" رسالة شكر من رئاسة الحكومة اللبنانية عليه.

🇵🇸 الحقوق الاقتصادية والإجتماعية للاجئين الفلسطينيين في لبنان:

في 2007، وفي سياق التركيز على حق العمل، بادرت المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان إلى عقد مؤتمر إستطاعت من خلاله، ولأول مرة، جلب كل الأطراف المسيحيين الذين قدموا أوراقاً حول الموضوع تم البناء عليها فيما بعد، وأدى إلى تغيير في عمل المجتمع المدني الفلسطيني وفي عمل الجمعيات، ونتج بعده إئتلاف "حق العمل" والمنظمة جزء منه. وقد تبنت LPDC العمل على معالجة هذا الملف.

وكان عرض، قبل ليلة من عقد المؤتمر، فيلماً وثائقياً أنتجته "حقوق" بعنوان: "إسهامات مهمشة" حول دور الفلسطينيين في عملية البناء الاقتصادي والتربوي والتجاري في لبنان، وجرى نقاشاً مستفيضاً وبناءاً حوله، وترك أثراً لاحقاً في مسار المؤتمر ونتائجه. كما طرح في افتتاح المؤتمر التقرير عن نتائج الدراسة حول "حق العمل" الذي انجزته المنظمة وبينت فيه المصلحة المشتركة اللبنانية والفلسطينية، اقتصادياً واجتماعياً، لإعطاء الفلسطينيين حق العمل.

وكانت الدورة الرابعة في بداية عام 2010 نظمتها "حقوق" حول : آليات الأمم المتحدة والإتحاد الأوروبي للحماية وكتابة التقارير المتخصصة وتنظيم حملات المناصرة وحشد التأييد، هدفت إلى إشراك المتدربين/ات في العمل على التقرير الموازي لتقرير الإستعراض الدوري الشامل UPR أمام مجلس حقوق الإنسان. وقد تمكن المشاركون/ات من وضع تقرير تبنته كل منظمات وهيئات المجتمع المدني الفلسطيني، وحمله ممثلان أحدهما عن "حقوق" والآخر عن المتدربين/ت الذين شاركوا في إعداد التقرير، وتم عرضه أمام مجلس حقوق الإنسان في جنيف في 2010.

كما تم، في الوقت نفسه، وضع التقرير أمام اجتماع اللجنة المشتركة اللبنانية . الأوروبية المرتبط باتفاق الشراكة بين الإتحاد الأوروبي والدولة اللبنانية، كمتابعة لتقارير حول الوضع الحقوقي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، التي قدمتها المنظمة سابقاً للإتحاد الأوروبي.

وأثمرت حملات المناصرة وحشد التأييد، أن عدّلت الحكومة اللبنانية قانون العمل (تعديل نص المادة 59 من قانون العمل والفقرة 3 من المادة 9 من قانون الضمان الإجتماعي) في 17 آب 2010 وذلك قبل شهر من إرساله التقرير الوطني الذي استعراض أمام مجلس حقوق الإنسان في الجلسة المخصصة للإستعراض الدوري الشامل حول لبنان في تشرين الثاني 2010. وكانت المرة الأولى التي يذكر فيها الفلسطيني في القانون اللبناني، هذا القانون الذي تم إقراره ولكن لم يتم وضع قرارات تنفيذية من قبل وزارة العمل اللبنانية لجعله قابلاً للتنفيذ. فضلاً على ان القانون إستثنى مسألة العمل في المهن الحرة (المحاماة، الهندسة، الطب...الخ).

✚ حقوق الإنسان للمرأة الفلسطينية والمساواة بين الجنسين

في 2007 رصدت حقوق حالة إختطاف لاجئ فلسطيني من ذوي الإحتياجات الخاصة من قبل مسؤول في أحد الفصائل الفلسطينية وذلك في أثر تورط شقيق ذوي الإحتياجات الخاصة في مشكلة عائلية مع المسؤول، أساسها علاقته بابنة المسؤول، التي تم إرغامها على الزواج من شخص آخر لا تريد الزواج به.

ومن خلال رصد هذه الحالة ومتابعتها، تبين لـ"حقوق" الثغرات الموجودة في عمل المنظمات المختصة على معالجة الخروقات التي تطاول حقوق المرأة. وبناءً على ذلك وضعت المنظمة برنامجاً استطلاعياً حول حقوق المرأة ونظمت دورات وورشات عمل، انطلاقاً من التعامل مع الحادثة كـ"دراسة حالة"، وكان للمشاركين/ات فيها دور كبير في بناء برنامج جديد تحت اسم *Advancing Palestinian Refugees Women Rights and the Gender Equality in Lebanon* في 2009 واستمر حتى 2012.

وقد وضعت المنظمة الفلسطينية خطة عمل خلال الفترة تلك، لمكافحة التمييز ضد المرأة داخل المجتمع الفلسطيني في لبنان، وقامت بإنتاج تقريرين: الأول حول وصول المرأة الفلسطينية إلى العدالة؛ والثاني حول المشاركة السياسية

للمرأة. كما انتجت فيلماً وثائقياً كان الأول من نوعه والأجرأ في الحديث عن حقيقة الإنتهاكات بحق المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان، وكذلك انتجت لقطات (كليبات) تعليمية مبسطة وملصقات تعريفية حول حقوق المرأة والمساواة بين الجنسين، لإستخدامها في برنامج تعليم حقوق الإنسان.

وقد عملت المنظمة على رفع مستوى الوعي من خلال ورش العمل لبناء القدرات في مجال حقوق الإنسان للمرأة والمساواة بين الجنسين والقيادة، ورصد وتوثيق الإنتهاكات القائمة على أساس الجندر، والمطالبة بحق المرأة في الوصول للقضاء والمساعدة القانونية وكذلك المساعدة النفسية والاجتماعية للنساء، والمشاركة السياسية. ودعمت حقوق وشاركت في مبادرات الجمعيات النسائية اللبنانية "في تعديل القوانين التمييزية ضد المرأة (قانون الجنسية، قانون الأحوال الشخصية، التي تجرم العنف المنزلي والأسري... الخ). ومع نهاية المشروع عقدت المنظمة مؤتمراً لمشاركة النتائج وعرض الدروس المستفادة والتحديات والصعوبات.

لقد تمكّن البرنامج هذا من تعديل الكثير من عمل الجمعيات التقليدية، فبعد أن كان تدريبهم يقتصر على القسم النظري من حقوق المرأة وتركز دوراتهم على الخياطة، والتطريز وقص الشعر... الخ، أصبح يحكي الآن عن أهمية مشاركة المرأة السياسية في اللجان الأهلية وغيرها، وأهمية وكيفية وصولها للعدالة. كما تم تشكيل ائتلاف اجتماعي. حقوقي لمتابعة قضايا المرأة الفلسطينية اللاجئة في لبنان، و"حقوق" جزء من هذا الائتلاف.

🚩 حالة مخيم نهر البارد:

في أيار / مايو 2007 اندلعت حرب نهر البارد بين الجيش اللبناني ومنظمة "فتح الإسلام"، وكان ضحاياها أهل المخيم أنفسهم. وبعد انتهاء المعارك في أيلول / سبتمبر، سعت "حقوق" إلى وضع خبراتها في سياق المعالجات القانونية والحقوقية للنتائج الكارثية التي لحقت باللاجئين الفلسطينيين في المخيم.

وفي سنة 2009 إفتتحت المنظمة مركزها في نهر البارد، الذي اضطرّت لإقفاله في مطلع 2011 بسبب الضغوط وشح التمويل. وعلى الرغم من الوقت القصير لعمر المركز، إلا أن مركز "حقوق" في نهر البارد نظم عدداً من ورشات العمل والتدريب على حقوق الانسان للفئات الشابة، وحول الحوار اللبناني - الفلسطيني، فضلاً عن تنظيم حوارات بين سكان المخيم ومحيطه اللبناني وبينهم وبين الجهات اللبنانية الحقوقية والسياسية والأمنية المعنية بالمخيم. ونتج عن ذلك تدليل بعض العقبات.

كما قامت "حقوق" بتشكيل مجموعات عمل من أهالي المخيم والشباب المستفيدين من برنامج عمل المنظمة للعمل على إصدار تقريرين حول حالة مخيم نهر البارد، وتناولوا:

1. القيود اللبنانية المفروضة على حرية التنقل، حالة مخيم نهر البارد، تشرين الثاني 2010، وقد هدف هذا التقرير إلى توثيق وضع حرية التنقل داخل مخيم نهر البارد وحوله منذ نهاية النزاع في 2 أيلول 2007.

كما سلط الضوء على عدم قانونية الحصار ونظام التصاريح الذي كان مفروضاً من قبل الجيش اللبناني للسماح لسكان المخيم وزواره الفلسطينيين من دخول المخيم، وأثر ذلك على حالة حقوق الإنسان.

2. التقرير الثاني كان حول الأمن الإنساني للاجئين الفلسطينيين في مخيم نهر البارد، تحت عنوان: *Camp in Want, Fear in*، وقد هدف هذا التقرير لإظهار أهمية الأمن الإنساني في وقت كان الجانب اللبناني يقدم الجانب الأمني بمضمونه التقليدي وأدواته التقليدية المتمثلة بالتضييق على السكان عبر الحواجز والملاحظات والاستدعاءات.

وقد شكل هذان التقريران جزءاً من حملة المنظمة التي أسهمت في إلغاء نظام تصاريح الدخول إلى مخيم نهر البارد واتباع نموذج الأمن الإنساني وتفضيله على نموذج الأمن التقليدي.

خلاصة

كخلاصة، يمكن القول إن العمل في المجال الحقوقي للاجئين الفلسطينيين في لبنان، بات بنداً دائماً في ملفات السياسيين اللبنانيين والفلسطينيين، وفي الإتفاقات بين لبنان والإتحاد الأوروبي كهيئة وكدول منفردة، وكذلك بين لبنان وهيئات الأمم المتحدة. إن ذلك ما كان ليتم لولا رواد لم يتعدوا الثلاثة أشخاص أطلقوا في النصف الثاني من 1997 فكرة تأسيس منظمة حقوقية، باتت تجسيداً واقعاً اسمها "المنظمة الفلسطينية لحقوق الإنسان" (حقوق).

لكن ذلك ليس نهاية المطاف، وما تحقق لم يرق بعد إلى فرض واقع حقوقي متقدم للاجئين الفلسطينيين في لبنان، مبني على أساس القانون الدولي وشرعة حقوق الانسان والإتفاقات والبروتوكولات والعهود ذات الشأن، بل لا تزال السلطات اللبنانية تتمتع عن إعطاء النذر البسيط من تلك الحقوق.

على أن الأمر لا يتقصر على ما يجب أن ينتزع من السلطات اللبنانية، بل المطلوب العمل على إرساء ثقافة حقوقية قانونية ووعي حقوقي قانوني، واستخدام وإنتاج آليات يمكن العمل عبرها على ضمان نيل اللاجئين الفلسطينيين حقوقهم.

وفي سياق تطوير وتوسيع نطاق عملها ليشمل موضوع اللاجئين الفلسطينيين في منطقة الشرق الأوسط، أنجزت "حقوق" استراتيجية جديدة تأخذ بالإعتبار هذا التوجه الجديد، في وقت شرعت بدراسة تأثير التطورات المتلاحقة في المنطقة على واقع اللاجئين واحتمالات المستقبل، خصوصاً وضع اللاجئين الفلسطينيين في سوريا. وللوصول الى هذه الغاية:

- تسعى المنظمة لنقل خبراتها إلى سوريا، عبر تواجد مباشر لها وكذلك عبر شراكات مع منظمات أو روابط وهيئات حديثة التشكيل، أو هي في طور التشكيل، وتنقصها الخبرة في التعامل مع الجانب الحقوقي

لللاجئين الفلسطينيين، ما يجعل من الخبرة التي تملكها "حقوق" في العمل في مجال حقوق الإنسان، حاجة ماسة في المرحلة المقبلة.

- وإن وجود "حقوق" في سوريا، يتيح لها فرصة إنشاء عيادات قانونية، يكون بعضها "عيادات نقالة"، ويستفيد منها اللاجئون الفلسطينيون في لبنان، بما أن الفلسطينيين في سوريا يحق لهم العمل كمحامين، ويمكن الاعتماد عليهم في معالجة بعض قضايا اللاجئين القانونية في لبنان، كون القانون السوري مشابهاً للقانون اللبناني، إذ كليهما ينهل من أصل واحد هو القانون الفرنسي، وكون المحامي الفلسطيني في سوريا المسجل في نقابة المحامين، يحق له كالمواطن السوري الترافع أمام المحاكم اللبنانية.
- كما تسعى المنظمة الفلسطينية لحقوق الانسان الى إعتداد العدالة الإنتقالية كمنهجية لإرساء الإستقرار والسعي قداماً بالمصالحات الداخلية، ونقل تجربتها التي اكتسبتها من خلال مشاركتها في مناطق أخرى (المغرب، مصر، ... الخ).